



دورة إدارة مختبرات الأدلة الجنائية: استلام المضبوطات وإدارة القضايا والاعتماد وتقارير الخبرة



دورة إدارة مختبرات الأدلة الجنائية: استلام المضبوطات وإدارة القضايا والاعتماد وتقارير الخبرة

مقدمة:

دورة إدارة مختبرات الأدلة الجنائية، بمحاورها في استلام المضبوطات وإدارة القضايا والاعتماد، دورة تمتد 5 أيام لفرق قيادة المختبرات الجنائية ورؤساء الأقسام ومديري الجودة ومديري القضايا، وتنتهي بإعداد خطة تشغيل المختبر الجنائي واعتماده. فالقضايا تتأخر أمام النيابة والمحاكم حين تبقى المضبوطات دون تسجيل، أو تفحص بترتيب وصولها لا بحسب أولوية الجلسات، أو تتعرض تقارير الخبرة للطعن في موثوقية الطريقة أو حياد الفاحص. ويدير المشاركون أقساما جنائية أو ملفات قضايا، ويتعلمون عبر دراسات حالة على سجلات الاستلام وبيانات المتراكم وتقارير خبرة مجهولة الهوية. وتقدم كور كونسبت هذه الدورة لقيادات المختبرات الجنائية.

أهداف الدورة:

- رسم مسار الخدمة الجنائية من تقديم المضبوطات حتى حكم المحكمة، ووضع خط أساس لعبء القضايا ومدة الإنجاز والمتراكم في كل تخصص
- تطبيق ISO/IEC 17025 وإرشادات ILAC G19 لتحديد نطاق الاعتماد وضوابط الجودة في وحدة الفحص الجنائي
- تشغيل استقبال الأدلة وتتبع المضبوطات عبر نظام LIMS وتقييم القضايا بحيث تقبل كل إحالة وتفرز وترتب أولويتها وفق احتياجات المحكمة
- ضبط المتراكم ومدة الإنجاز عبر تحليل أعمار القضايا وتخطيط الطاقة الاستيعابية واتفاقيات الخدمة مع الشرطة والنيابة
- حماية صحة الاستنتاجات الجنائية عبر مراجعة اختبارات الكفاءة والتحقق المعمى وضوابط المعلومات السياقية
- مراجعة تقارير الخبرة وتهيئة الخبراء للشهادة أمام المحكمة وإعداد خطة تشغيل المختبر الجنائي واعتماده

الفئة المستهدفة:

- فرق القيادة المسؤولة عن إنتاجية المختبرات الجنائية في القضايا وعن وضع اعتمادها
- فرق إدارة الأقسام المسؤولة عن وحدات التخصص مثل الحمض النووي والسموم والأسلحة النارية والمستندات المشكوك فيها والأدلة الرقمية
- فرق إدارة الجودة المسؤولة عن نظام الجودة الجنائي واختبارات الكفاءة وزيارات تقييم الاعتماد
- فرق إدارة القضايا واستقبال الأدلة المسؤولة عن الإحالات وتتبع المضبوطات وتقارير مدة الإنجاز
- فرق الارتباط في الشرطة والنيابة التي تطلب الفحوص الجنائية وتعرض النتائج العلمية أمام المحكمة

محاوّر الدورة:

اليوم 1: مشهد الخدمة الجنائية وخط الأساس لتشغيل المختبر

- مسار العمل الجنائي من تقديم المضبوطات إلى حكم المحكمة
- متطلبات الشرطة والنيابة في اتفاقيات الخدمة الجنائية
- خريطة التخصصات: الحمض النووي والسموم والأسلحة والمستندات والأدلة الرقمية
- الهيكل التنظيمي للمختبر ورؤساء الأقسام والمفوضون بالتوقيع
- خط الأساس الحالي من عبء القضايا ومدة الإنجاز والمتراكم

اليوم 2: أطر الاعتماد وبنية الجودة في المختبر الجنائي

- متطلبات ISO/IEC 17025 كفاءة مختبرات الفحص والمعايرة في وحدات الفحص الجنائي
- وحدات ILAC G19 إرشادات العملية الجنائية عبر مراحل العمل الجنائي
- الربط بين ISO/IEC 17020 لفحص المسرح والاختبار داخل المختبر
- معايير سجل OSAC لاختيار طرق الفحص في كل تخصص
- سياسة الحياد وإدارة المعلومات السياقية المقدمة للباحثين

اليوم 3: استلام الأدلة والتتبع عبر LIMS وإدارة القضايا

- إجراءات منفذ استقبال الأدلة ومعايير قبول الحالات
- ترميز المضبوطات بالباركود وتتبع مواقعها وسجلات التدقيق في LIMS
- تقييم القضية وفرز أسئلة التفسير قبل بدء الفحص
- مصفوفة أولويات القضايا وفق مدد التوقيف ومواعيد الجلسات
- اجتماعات استراتيجية الفحص بين العلماء والمحققين وأعضاء النيابة

اليوم 4: ضبط المتراكم وصحة النتائج ومخاطر تقارير الخبرة

- تحليل أعمار القضايا المتركمة ولوحات متابعة مدة الإنجاز
- تخطيط الطاقة الاستيعابية بإنتاجية المحللين واستخدام الأجهزة
- مراجعة إخفاقات اختبارات الكفاءة عبر التخصصات الجنائية
- التحقق المعمى وحجب معلومات القضية لمنع التحيز السياقي
- بنية تقرير الخبرة والآراء التقييمية وبيان حدود الاستنتاج

اليوم 5: دراسة حالة لإعداد خطة تشغيل المختبر الجنائي واعتماده

- موجز مختبر الحالة مع سجلات الاستلام وأرقام المتراكم
- مراجعة تقرير خبرة في الحالة من حيث حدود الرأي ووضوحه
- تدريب على الشهادة أمام المحكمة حول موثوقية طريقة الفحص
- توسيع نطاق الاعتماد في الحالة ليغطي تخصصا جديدا
- استكمال خطة تشغيل المختبر الجنائي واعتماده

المهارات التي ستكتسبها:

- قياس عبء القضايا الجنائية
- ضبط استقبال الأدلة
- تتبع المضبوطات عبر LIMS
- تقييم القضايا وفرزها
- تخطيط المتراكم والطاقة الاستيعابية
- تحديد نطاق الاعتماد الجنائي
- الحد من التحيز السياقي
- مراجعة تقارير الخبرة

لماذا تحضر هذه الدورة:

- إعداد خطة تشغيل المختبر الجنائي واعتماده ورفعها إلى مدير المختبر أو مجلس الخدمات الجنائية لإقرارها
- اتخاذ قرار قبول الحالات وترتيب الفحوص وتحديد متى تحتاج القضية اجتماع استراتيجية مع المحققين والنيابة
- تفادي تقادم القضايا المتراكمة وفوات مواعيد الجلسات والإخفاق في اختبارات الكفاءة والطعن في آراء الخبراء
- نقل مصفوفة الفرز ولوحة متابعة المتراكم وقائمة مراجعة تقارير الخبرة إلى رؤساء الأقسام والخبراء في الوحدة

الخاتمة:

بعد العودة إلى العمل يعرض المشاركون خطة تشغيل المختبر الجنائي واعتماده على مدير المختبر ومجلس الخدمات الجنائية. وتعتمد القيادة عليها في إقرار قواعد قبول الحالات ومصفوفة أولويات القضايا وأهداف خفض المتراكم لكل تخصص، وفي تحديد نطاق زيارة تقييم الاعتماد القادمة. وتستفيد الشرطة والنيابة من بنود اتفاقية الخدمة في تخطيط طلباتها وفق مواعيد الجلسات. وبعد أول ربع سنة من العمل بالخطة، يقارن المختبر أعمار القضايا ومدد الإنجاز ونتائج اختبارات الكفاءة والطعون في التقارير بالأهداف، ثم يعدل الإجراءات التي لم تحقق أثرا.

الأسئلة الشائعة:

ما الذي يحتاجه المشارك قبل دورة إدارة مختبرات الأدلة الجنائية؟

يحتاج المشارك إلى خبرة في قيادة العمل الجنائي أو الجودة أو استقبال الأدلة أو تنسيقه، ومعرفة بكيفية وصول المضبوطات من المحققين. ويساعده إحضار أرقام عبء القضايا أو مدد الإنجاز أو المتراكم من مختبره، بعد إخفاء البيانات، على تطبيق أدوات الفرز والتخطيط في يوم دراسة الحالة.

بم تختلف دورة إدارة مختبرات الأدلة الجنائية عن دورات إدارة مسرح الجريمة؟

تعمل هذه الدورة داخل المختبر: الاستقبال والتتبع عبر LIMS وفرز القضايا وضبط المتراكم واعتماد وحدات الفحص وتقارير الخبرة. أما دورات مسرح الجريمة فتتناول تأمين المسرح وتوثيقه وتفتيشه ورفع المضبوطات قبل وصولها إلى المختبر.

لماذا تضبط إدارة مختبرات الأدلة الجنائية معلومات القضية المقدمة للفاحصين؟

لأن تفاصيل القضية غير المرتبطة بالفحص، مثل اعتراف المشتبه به، قد تؤثر في أحكام المقارنة في تخصصات كالأسلحة النارية أو الخطوط. وضبط ما يطلع عليه الفاحص مع التحقق المعمر يحمي موثوقية الاستنتاجات وقدرتها على الصمود في المناقشة أمام المحكمة.

ماذا يعود به المشارك من دورة إدارة مختبرات الأدلة الجنائية؟

يعود المشارك بخطة تشغيل المختبر الجنائي واعتماده، تضم قواعد قبول الحالات ومصفوفة أولويات القضايا وأهداف المتراكم ومدد الإنجاز وتصورا لنطاق الاعتماد وقائمة مراجعة لتقارير الخبرة، قابلة للتكييف مع مختبره.